

الرباط، 29 أبريل 2024

نداء فاتح ماي

تخلد الجامعة المغربية لقطاع التكوين المهني المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، هذه السنة عيد الشغل تحت شعار:

"مستمرون في النضال من أجل العدالة الاجتماعية ودعم القضية الفلسطينية"

وإذ تغتنم هذه الفرصة لتنهى شغيلة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بالعيد العمالي الأممي، فإنها تؤكد على تحمل النقابة التي تحاور الإدارة مسؤولية فشلها في تثبيت حقوق الشغيلة وتحقيق مكاسبها، وتراجعها عن الترافع في القضايا الأساسية، وتواطؤها مع الإدارة من خلال التماطل في تحقيق المطالب و ضرب حقوق الشغيلة، وتدعو كافة الشغيلة إلى مواصلة النضال من أجل رفع الحيف الذي لحق الشغيلة هذه السنة في القضايا الآتية:

- تجديد عقدة التغطية الصحية مع شركة أطلنطا سند دون استشارة كافة الفرقاء والشغيلة،
- المماطلة في حل الملفات الحارقة (التقاعد، الترتيب بآخر الشواهد المحصل عليها، نتائج مباريات الترقية...)
- ظهور التنقيط السنوي الغير المنصف وصرف منحة المردودية برسم 2020-2021 التي عرفت أيضا انتكاسة أخرى في غياب معايير موضوعية وشفافة على غرار الترقية الداخلية،
- عدم تلبية أبسط مطالب الشغيلة وعدم تمكينهم من بعض الوثائق الإدارية.

إن الجامعة المغربية لقطاع التكوين المهني إذ تستنكر المماطلة التي يعرفها ملف تعديل القانون الأساسي و ملف الشواهد الغير المحتسبة، ناهيك عن الرفع من الاقتطاعات الشهرية لفائدة شركة التغطية الصحية الخاصة دون تحسن يذكر في الخدمات الصحية و التي تبقى هزيلة و متردية، بالإضافة إلى التنقيط السنوي المجحف و منحة المردودية غير المنصفة و تأخير الإعلان عن نتائج الترقية الداخلية، تحمل هذه الوضعية المزرية التي تعيشها شغيلة المكتب لإدارة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، كذلك للنقابة المحاورة لها والتي تتملص من مسؤوليتها في الترافع عن مصالح الشغيلة و تماطل في ذلك.

الجامعة المغربية لقطاع التكوين المهني

وعليه؛ فإن الجامعة المغربية لقطاع التكوين المهني تطالب بما يلي:

- الإسراع بتعديل بنود القانون الأساسي لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل،
- الزيادة العامة في أجور المستخدمين بما قدره 3000,00 درهم شهريا،
- الزيادة في الرقم الاستدلالي ليصبح 7.4 عوض 5.5 المعتمد منذ 2003،
- مراجعة جميع التعويضات والرفع منها إلى مستوى يليق بأطر المكتب،
- حل ملف أصحاب الشواهد مع احتساب آخر شهادة محصل عليها والأثر الرجعي وجبر الضرر،
- تجويد الخدمات الصحية واعتماد تغطية صحية تعاضدية،
- الانخراط في مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية،
- الرفع من منحة نهاية الخدمة،
- التمكين من عطلة العمرة،
- تمثيل جميع الفرقاء في جمعية الأعمال الاجتماعية،
- الإعلان عن نتائج الترقية الداخلية والإفصاح عن المعايير المعتمدة مع الإعلان القبلي والبعدي للوائح،
- الإعلان عن معايير توزيع منحة المردودية،
- تحسين ظروف عمل مكوثي المؤسسات السجنية والوحدات المتنقلة،
- مراجعة معايير التنقيط السنوي والتقييم حسب المهام المنوطة بالمعني بالأمر،
- تسوية شاملة لملف شغيلة التكوين المهني بالأقاليم الجنوبية باعتماد منحة (85%)،
- اعتماد (25%) كتعويض عن الإقامة في المناطق النائية،
- تحديد وتوضيح مهام الأطر الإدارية وتخفيف العبء عنهم.

وفي الأخير، تجدد الجامعة المغربية لقطاع التكوين المهني نداءها إلى كافة موظفي القطاع بضرورة توخي الحيطة والحذر من أساليب الخداع والتحايل، التي يعتمدها من لا يخدمون إلا مصالحهم الشخصية، وضرورة العمل على القطع النهائي مع الأحادية النقابية بالقطاع وفسح المجال أمام تعددية نقابية، التي ستكون لامحالة في صالح عموم الموظفين بالقطاع.

عن المكتب الوطني

